I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 25 مليار ليرة سنوياً (2.8 في المائة) خلال كانون الثاني 2020 ليسجّل 873 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 898 مليار ليرة خلال الشهر نفسه من العام 2019[2]. جاء هذا الإنخفاض نتيجة التراجع في تعويضات نهاية الخدمة بنسبة 68 في المائة (124 مليار ليرة) لتصل إلى 58 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2020. في المقابل، إرتفعت كافة المكوّنات الأخرى على أساس سنوي، بشكل رئيسي زادت الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 14.6 في المائة (71 مليار ليرة) ومعاشات التقاعد بنسبة 9.7 في المائة (21 مليار ليرة) خلال الفترة نفسها.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني من الأعوام 2018، 2019 و2020

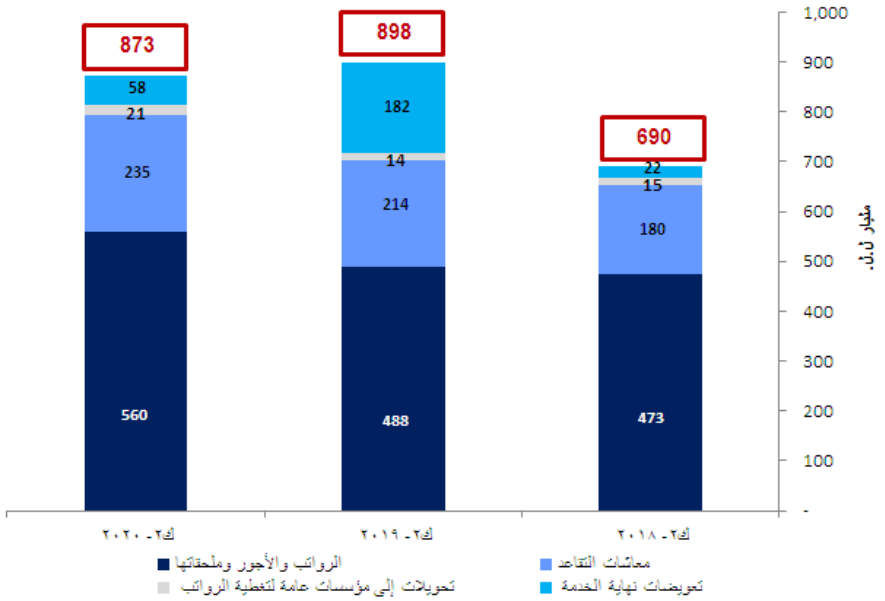

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3]، حيث سجّلت نسبة 56.2 في المائة خلال كانون الثاني 2018، لترتفع إلى نسبة 78.9 في المائة خلال كانون الثاني 2019 قبل أن تعود وتنخفض إلى نسبة 50.1 في المائة خلال كانون الثاني 2020. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 28.0 في المائة من إجمالي النفقات في كانون الثاني 2018، لترتفع إلى نسبة 49.0 في المائة في كانون الثاني 2019 ومن ثم تعود وتنخفض إلى نسبة 34.2 في المائة في الفترة نفسها من العام 2020. يعود السبب الرئيسي وراء انخفاض حصة

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الثاني 2020.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية ومن إجمالي النفقات إلى اتساع قاعدة الإنفاق مع إرتفاع كل من القاعدتين، بشكل سنوي، بنسبة 53.1 في المائة و39.0 في المائة على التوالي خلال كانون الثاني 2020[4].

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني 2020:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الأولية الجارية واجمالي النفقات في كانون الثاني 2020

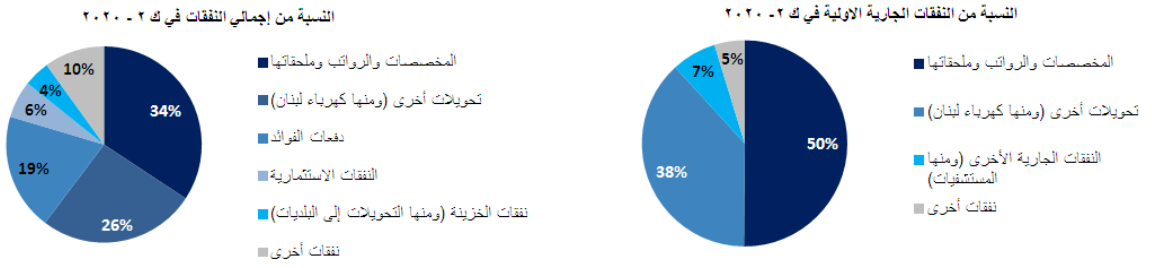

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 72 مليار ليرة مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 561 مليار ليرة[5] خلال كانون الثاني 2020. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى ارتفاع التقديمات المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 82 مليار ليرة بالإضافة الى ارتفاع إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 30 مليار ليرة ، قابلها جزئياً إنخفاض بقيمة 45 مليار ليرة في الرواتب والأجور المدفوعة للجهاز التربوي.

من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 64.6 في المائة من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني من العام 2020[6]، تلتها التقديمات الإجتماعية (18.9 في المائة) والمنافع الوظيفية (5.8 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 10.6 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 35.5 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني 2019، لتنخفض إلى نسبة 27.6 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني 2020.

---

[4] سجّل بند "التحويلات الأخرى" الزيادة السنوية الأبرز بقيمة 524 مليار ليرة، بشكل رئيسي نتيجة إرتفاع التحويلات لصالح المؤسسة العامة للإسكان ومؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 200 مليار ليرة و187 مليار ليرة على التوالي.

[5] قد تختلف الأرقام بشكل طفيف عن الأرقام الإجمالية المنشورة في مرصد المالية العامة نتيجة التدوير .

[6] مقارنةً مع نسبة 84.9 في المائة في الفترة نفسها من العام السابق.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الشهر قيد الدرس[7].

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني 2019 وكانون الثاني 2020

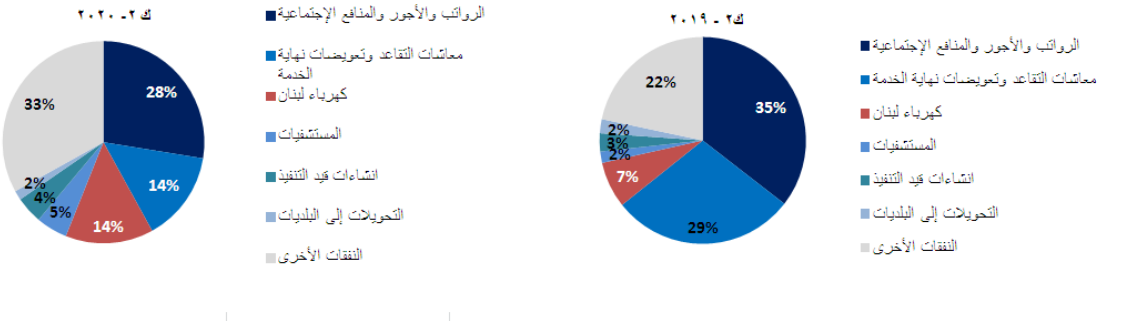

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني 2019 وكانون الثاني 2020

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الجهاز العسكري	**253**	**249**	**12**	**10**	**24**	**106**	**1**	**2**	**290**	**367**
الجيش	167	163	9	7	15	17	0	0	191	187
قوى الأمن الداخلي	64	64	3	2	6	82	0	2	72	150
قوى الأمن العام	16	16	1	0	2	5	1	0	20	22
قوى أمن الدولة	6	6	0	0	1	1	0	0	7	8
الجهاز التربوي	**114**	**70**	**11**	**15**	**0**	**0**	**0**	**6**	**125**	**90**
الجهاز المدني 1/	**47**	**44**	**5**	**8**	**0**	**0**	**9**	**10**	**60**	**62**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							0	30	**0**	**30**
الجمارك 3/									**12**	**12**
إجمالي الإنفاق7/	**414**	**362**	**28**	**32**	**24**	**106**	**10**	**48**	**488**	**561**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.
(7) قد يختلف مجموع إجمالي الإنفاق جراء تدوير الأرقام .

[7] يعود السبب الرئيسي وراء انخفاض حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي مقارنة مع كانون الثاني 2019، إلى إرتفاع قاعدة إجمالي النفقات الأولية بشكلٍ ملحوظ خلال كانون الثاني 2020 بنسبة 47.7 في المائة نتيجة الزيادة في التحويلات والمدفوعات لصالح المستشفيات.

A.II الرواتب والأجور

سجّلت الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إنخفاضاً بقيمة 52 مليار ليرة (12.5 في المائة) لتصل إلى 362 مليار ليرة في كانون الثاني 2020. يعود ذلك،بشكل أساسي إلى تراجع الرواتب المدفوعة لصالح الجهاز التربوي (45 مليار ليرة)، تلاه تراجع أصغر حجمًا في الرواتب والأجور المدفوعة لصالح كلّ من الجهاز العسكري (4 مليار ليرة) والجهاز المدني(3 مليار ليرة).

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 4 مليار ليرة (1.6 في المائة) خلال كانون الثاني 2020 مقارنة مع الشهر نفسه من العام 2019. في التفاصيل، جاء هذا الإنخفاض بشكل أساسي نتيجة لتراجعٍ مماثل بقيمة 4 مليار ليرة في الرواتب الأساسيّة المدفوعة للجيش. في الوقت نفسه، بقيت الرواتب المدفوعة للأجهزة العسكريّة الأخرى تقريبا على حالها مقارنة مع الفترة ذاتها في العام السابق.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 45 مليار ليرة (39.1 في المائة) مقارنة مع كانون الثاني 2019 لتصل إلى مبلغ 70 مليار ليرة في كانون الثاني 2020. يعود ذلك بشكل أساسي إلى تراجع المدفوعات لصالح المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 48 مليار ليرة[8]، قابله بشكل جزئي إرتفاع في مدفوعات الرواتب لصالح الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي بقيمة 4 مليار ليرة.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز المدني بقيمة 3 مليار ليرة (6.5 في المائة) سنوياً مقارنةً مع الشهر نفسه من العام السابق لتصل إلى مبلغ 44 مليار ليرة في كانون الثاني 2020. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الشهر المذكور، مع نسبة 19.9 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (15.6 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة المالية (11.6 في المائة من المجموع). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الخارجية والمغتربين الإنخفاض الإسمي الأبرز سنوياً بقيمة 2.4 مليار ليرة (21.8 في المائة) سنوياً خلال كانون الثاني 2020، نتيجة إنخفاض مدفوعات الرواتب لصالح الدبلوماسيين في البعثات اللبنانية في الخارج بقيمة 3.5 مليار ليرة.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني للعامين 2019 و2020

(مليون ليرة)	كانون الثاني 2019	كانون الثاني 2020	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2020
وزارة الخارجية والمغتربين	11,161	8,728	19.9%
وزارة العدل	6,859	6,858	15.6%
وزارة المالية	5,053	5,102	11.6%
رئاسة مجلس الوزراء	4,083	4,038	9.2%
مجلس النواب	3,623	3,503	8.0%
وزارة الاشغال العامة والنقل	2,971	2,934	6.7%
وزارة الزراعة	2,123	2,129	4.9%

[8] في كانون الثاني 2019، تم تسديد مبلغ 48 مليار ليرة هو عبارة عن نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و244 تاريخ 2018/12/21.

وزارة الصحة العامة	2,158	1,926	4.4%
وزارة الداخلية والبلديات	1,473	1,464	3.3%
وزارة الدفاع الوطني	1,344	1,409	3.2%
اخرى	6,029	5,755	13.1%
المجموع	**46,876**	**43,845**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 82 مليار ليرة ليسجل 106 مليار ليرة خلال الشهر الأول من العام 2020. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بقيمة 76 مليار ليرة في التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 82 مليار ليرة، يليه ارتفاع أصغر حجمًا بقيمة 4 مليار ليرة في تلك المدفوعة لقوى الأمن العام والتي بلغت 5 مليار ليرة، وبقيمة 2 مليار ليرة للتقديمات المخصصة للجيش.

بالتفاصيل إرتفعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بشكل كبير لتصل إلى 82 مليار ليرة في الفترة المذكورة، وذلك نتيجة إرتفاع نفقات الإستشفاء بقيمة 68 مليار ليرة، يليه ارتفاع تقديمات المرض والأمومة بقيمة 4 مليار ليرة.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن العام بقيمة 4 مليار ليرة خلال الشهر الأول من السنة مقارنةً مع كانون الثاني 2019، وذلك نتيجة إرتفاع نفقات الإستشفاء بقيمة 4 مليار ليرة.

أخيراً، إرتفعت التقديمات لصالح الجيش بقيمة 2 مليار ليرة لتصل إلى 17 مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة إرتفاع تقديمات المرض والأمومة بقيمة 4 مليار ليرة و نفقات الإستشفاء بقيمة 2 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت تعويضات الزواج والتقديمات الإجتماعية بقيمة 1 مليار ليرة لكل منها.

C.II اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

سجّلت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة قيمة 30 مليار ليرة خلال كانون الثاني 2020 مقابل لا شيء في الفترة نفسها من العام السابق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1716- 1731
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE